الأفق الحديثي عند الإمام أبي حنيفة

"On the Hadīth Horizon of Imām Abū Hanīfa"

نماء محمد البنا*

Abstract: This scientific research deals with Imām Abū Hanīfah al-Nuʿmān not in his field, which he excelled in, but in another field that he is accused of, which is the hadīth of the Prophet. Many concerned the study of many aspects of the jurisprudence of Imām Abū Hanīfa, but it is unfair in the comprehensiveness of his studies in the side is a source of any fundamental jurisprudent is the Hadīth side. This paper shows the compatibility of the methodology of Imām Abū Hanīfa with the legal origins of this great religion. The researcher has proved through the deeds and sayings positions of him and the great critics of the great rapprochement or the full commitment of Abū Hanīfa with the Hadīth Scholars, either in carrying the modern novel or in its performance. And highlighted the character of Abū Hanīfa scientific perform which exceed thejurisprudence limits in the Hadīth area, and this is impossible for many of those who criticized Abū Hanīfa without a deep vision and scientific exploration of his curriculum and vision.

Citation: Nemā Muhammed el-BENNĀ, "Ufuku'l-Hadîsî 'ında'l-Imâm Ebî Hanîfe (in Arabic), *Hadis Tetkikleri Dergisi (HTD)*, XV/2, 2017, pp. 43-65.

Key words: Hadīth, Abū Hanīfa, Prophetic Hadīth, Fiqh and Hadīth, Hanafits.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام التامين الأكملين على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد؛

فلقد قامت هذه الشريعة الغراء على الأصلين العظيمين القرآن والسنة، وعليهما اعتمد منارات العلم الفقهية في أمتنا الإسلامية، وقد كان التعاطي مع القرآن والسنة له جوانب متعددة باعتبارت متنوعة جلها يهدف لخدمة الحق المتجذر في هذا الدين.

فمن متعاط معهما تفسيرا ولغة وإعرابا ونحوا، وآخرون نقلا وضبطا وتفتيشا وحرصا، ومنهم

* أستاذ مشارك في الحديث النبوي وعلومه، الجامة الأردنية/ قسم أصول الدين، عمان، الأردن، nmbanna@gmail.com

من تعاطى تقعيدا وتأصيلا بنظرة كلية، أو تنقيبا في الدقائق العلمية، وآخرون إعمالا للعقل والفكر وآخرون انطلقوا في جوانب أخرى.

لكن باستمرار كان تنزيل الأصلين العظيمين للحياة والمعاش هو الأكثر ملامسة لواقع هذا الدين وتحويله من الكم النظري إلى الواقع الكيفي هو مهمة الفقهاء الجهابذة، وكلما أتقن الفقيه جوانب أكثر شمولية وأعمق علمية كانت له بصمته المميزة وفضاءاته المتألقة.

لا يخفى على ذي بصيرة الأفق الفقهي الدقيق العلمي والعقلي المبني على تقعيد شرعي أصيل للإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، لكن قد يخفى على غير المدركين أبعاد هذه الشخصية العلمية، ولعل بعض التشويش في الرؤية أو المقصد يصرف البعض عن حدة البصر والبصيرة لهذه الشخصية في الجانب الحديثي. تتناول هذه الورقة البحثية محور علاقة أبي حنيفة بأهل الحديث من خلال: المبحث الأول: مساحة التحمل الحديثي عند الإمام أبي حنيفة، المبحث الثاني: مساحة الأداء الحديثي عند الإمام أبي حنيفة، المبحث الثالث: علاقة أبو حنيفة بأهل الحديث؛ أبو حنيفة وسفيان الثوري أنموذجا. والله أسأل التوفيق والهداية.

المبحث الأول: مساحة التحمل الحديثي عند الإمام أبي حنيفة

اشتهر عن الإمام أبي حنيفة أخذه بالرأي، حتى لكأنه تهمة يوشك من يخالفه أن ينتقصه بها، ويذهب من يميل إليه أنها ميزة عنده. وساد الأوساط العلمية ذلك التشويش بين أتباع المذاهب فنتج عنه ما يسمى بأهل الحديث وأهل الرأي، ولم يكن ذلك ديدن الأئمة الأئمة بل هو:

قصور الأتباع في استبانة الغاية من عمل الأئمة الكبار، فالأئمة الذين اشتهرت مذاهبهم واتسعت رقعة أتباعهم كان همهم الوصول لأصح حكم فقهي جاء على لسانهم أو لسان غيرهم، بينما نرى الأتباع تأخذهم الحمية للدفاع عمن يحبون ظنا منهم أن الدفاع عن الحق يعادل الدفاع عن أقوال الإمام وشتان بين الإثنين. أدرك هذا البعد ابن تيمية عندما قال:[1] إِنَّ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةَ لَمْ يَكُونُوا فِي عَصْرٍ وَاحِدٍ، بَلْ أَبُو حَنِيفَةَ تُوُفِّيَ سُنَّةَ خَمْسِينَ وَمِائَةٍ، وَمَالِكٌ سَنَةَ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَةٍ، وَالشَّافِعِيُّ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ سَنَةَ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَلَيْسَ فِي هَؤُلَاءِ مَنْ يُقَلِّدُ الْآخَرَ وَلَا مَنْ يَأْمُرُ بِاتِّبَاعِ النَّاسِ لَهُ، بَلْ كُلٌّ مِنْهُمْ يَدْعُو إِلَى مُتَابَعَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

وعجز في تلبس الحالة التعبدية الإيمانية في العلم، فما تصدر واحد من هؤلاء الأئمة إلا وهو يتعبد الله في كل مسألة وحكم شرعي ينطق به لسانه، والقارئ لسير هؤلاء العظام ليدرك جازما

[1] ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، المجلد الثالث، ص. ٤٠٧-٤٠٨.

حازما الحالة العلمية لديهم النابعة من التعبد الإيماني، فلا يكاد تمر علينا سيرة أحدهم إلا ونرى الدنيا قد تزينت له فركلها أو كشرت عن أنيابها له فلم يعبأ لها.

الحب المعوج من الأتباع للشيخ، فكمال الحب هو حب الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم ومن سار على نهجهم وارتضى الدين الذي رضيه الله لنا، والذي يُبلوَر بداهة بحب الحق وأهله، فحب الشيخ والمعلم خلق إسلامي رفيع، لكنه دون حب الحق، فإذا اعوجّ الفهم اعوجت المشاعر فأصبح والحال هذا الحق مقترن بالأستاذ لا بالله عز وجل ولو علم الأئمة ذلك لكانوا برآء منه، واسمع لأبي حنيفة وهو يقول:"قولنا هذا رأي، وهو أحسن ما قدرنا عليه، فمن جاءنا بأحسن من قولنا فهو أولى بالصواب منا."[٢]

من هنا جاءت هذه الورقة البحثية لتسلط الضوء على الإمام أبي حنيفة وعلاقته بأهل الحديث التي شابها كلام غث كثير.

تطابق منهجيته في التحمل الحديثي للمنهجية التي ارتضاها الرسول-صلى الله عليه وسلم- وباركها لأصحابه

لا تخضع عقلية العالم المسلم لهواه ولا إلى رغباته، ولكن لثوابت واضحة ارتضاها الشرع وأعمل فيها العقل، فعندما أراد الرسول-صلى الله عليه وسلم- أن يبعث مبلّغين عنه وممثلين لرسالته وتشريعات الإسلام أراد أن يطمئن بداية على (المنهج) الذي سيتبعه هؤلاء الممثلين له. فإذا سلمت المنهجية كان الخلل أو مجانبة الصواب أقل، لأن الاعتماد ليس على حفظ جامد أو عقل مبتور، فهو يتمثل تماما ما جاء أن رسولَ الله -صلَّى الله عليه وسلم- لما أراد أن يَبعَثَ معاذاً إلى اليمن، قال: "كيف تَقضِي إذا عَرَضَ لكَ قَضاء؟" قال: أقضي بكتابِ الله، قال: "فإن لم تَجِدْ في كتاب الله؟ "قال: فبسُنةِ رسولِ الله - صلَّى الله عليه وسلم -، قال: "فإن لم تجد في سُنة رسولِ الله - صلَّى الله عليه وسلم - ولا في كتابِ الله؟ قال: أجْتَهِدُ رأيي ولا آلُو، فضربَ رسولُ الله - صلَّى الله عليه وسلم - صَدْرَهُ وقال: الحمدُ لله الذي وَفَّق رسولَ رسولِ الله لما يَرضَى رسولُ الله."[٣]

فكأن أبا حنيفة قد هزته ضربة الرسول الكريم -صلى الله عليه وسلم- فوجد أثرها في صدره حيث يقول يحيى بن ضريس:

---

[٢] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت: ٤٦٣ هـ)، تاريخ بغداد، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢ هـ-٢٠٠٢ م، المجلد الخامس عشر، ص. ٤٩٥.

[٣] السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث (ت: ٢٧٥ هـ)، سنن أبي داود، تحقيق:شعَيب الأرنؤوط ومحَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط ١، ١٤٣٠ هـ-٢٠٠٩ م،، المجلد الخامس، ص. ٤٤٤.

شهدت سفيان الثوري وأتاه رجل فقال: ما تنقم على أبي حنيفة؟ قال: وما له؟ قال: سمعته يقول:"آخذ بكتاب الله عز وجل، فما لم أجد فبسنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فإن لم أجد في كتاب الله ولا في سنة رسوله أخذت بقول أصحابه، آخذ بقول من شئت، ولا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم، فأما إذا انتهى الأمر أو جاء الأمر إلى إبراهيم والشعبي والحسن وابن سيرين وعطاء وسعيد: فأجتهد كما اجتهدوا".

ويقول: "ما جاء عن رسول الله-صلى الله عليه وسلم- فعلى الرأس والعين، وما جاء عن أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- اخترنا، وما كان من غير ذلك فنحن رجال وهم رجال"[٤] ولكن هذا لا يعني القياس غير المبني على الدليل ولكنه يقصد إعمال العقل الراجح في النص واستخراج الحكم منه ولذلك نراه يقول: البَوْلُ فِي المَسْجِدِ أَحْسَنُ مِنْ بَعْضِ القِيَاسِ.[٥]

ويقول الحاكم بعد أن وضعه مع زمرة علماء الأمة الكبار:[٦]"وَأَمَّا فُقَهَاءُ الْإِسْلَامِ الَّذِينَ أَفْتَوْا فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، فَإِنَّ فِيهِمْ مَنْ لَمْ يَرَ الْعَرْضَ سَمَاعًا، وَاخْتَلَفُوا أَيْضًا فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْمُحَدِّثِ، أَهُوَ أَخْبَارٌ أَمْ لَا؟ وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ الْمُطَّلِبِيُّ بِالْحِجَازِ، وَالْأَوْزَاعِيُّ بِالشَّامِ، وَالْبُوَيْطِيُّ وَالْمُزَنِيُّ بِمِصْرَ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ بِالْعِرَاقِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ بِالْمَشْرِقِ، وَعَلَيْهِ عَهِدْنَا أَئِمَّتِنَا، وَبِهِ قَالُوا: وَإِلَيْهِ ذَهَبُوا، وَإِلَيْهِ نَذْهَبُ، وَبِهِ نَقُولُ: إِنَّ الْعَرْضَ لَيْسَ بِسَمَاعٍ، وَإِنَّ الْقِرَاءَةَ عَلَى الْمُحَدِّثِ إِخْبَارٌ، وَالْحُجَّةُ عِنْدَهُمْ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً، سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا حَتَّى يُؤَدِّيَهَا إِلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا»، وَقَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ»

تقلبه بين الأحاديث والبحث عنها وحسن الاختيار لها في المسائل

من فهم منهجه ومذهبه علم سعة علمه وعذره، لكن لا عذر لمن لم يفهم فتهجم. يقول الحسن بن صالح:" كان النعمان بن ثابت فهماً بعلمه متثبتاً فيه، إذا صح عنده الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعده إلى غيره"ولنتفحص قول أبي كامل في نقاشه مع الأعمش:

عن أبي كامل الحنفي قال: قال لي الأعمش: لم ترك صاحبكم -يعني أبا حنيفة- قول عبد الله

---

[٤] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، المجلد الخامس عشر، ص. ٤٩٠. والذهبي، سير أعلام النبلاء، المجلد السادس، ص. ٤٠١.

[٥] الذهبي، سير أعلام النبلاء، المجلد السادس، ص. ٤٠١.

[٦] النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥هـ)، معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧ م، ص. ٢٥٩-٢٦٠.

بن مسعود: ((بيع الأمة طلاقها))؟ قال: قلت له: لما حدثته أنت: عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة: أنها ابتاعت بريرة فأعتقتها ولها زوج، فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاختارت نفسها. قال: **لا يكون التخيير إلا والنكاح قائم**، فقال لي الأعمش: لقد ألطف.[٧]

ومن بديع ما وقفت عليه قول سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ: كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ شَدِيدَ الأَخْذِ لِلْعِلْمِ، ذَابًّا عَنْ حَرَمِ اللَّهِ أَنْ تُسْتَحَلَّ، يَأْخُذُ بِمَا صَحَّ عِنْدَهُ مِنَ الأَحَادِيثِ الَّتِي كَانَ يَحْمِلُهَا الثِّقَاتُ، وَبِالآخَرِ مِنْ فِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عَلَيْهِ وَسلم، وَبِمَا أَدْرَكَ عَلَيْهِ عُلَمَاءَ الْكُوفَةِ ثُمَّ شَنَّعَ عَلَيْهِ قَوْمٌ يَغْفِرُ الله لنا وَلَهُم.[٨]

وانظر إلى عمق رأيه في هذه المسألة التي ينبغي أن تدرس في واقعنا الحالي:

عن علي بن مسهر قال: كنا عند أبي حنيفة فأتاه عبد الله بن المبارك بهيئة خراسان فقال له: رجل رفع قدره على النار، فجاء طائر فوقع فيها فمات؟ فقال أبو حنيفة لأصحابه: **ما تأثرون فيها؟** فحدثوه عن ابن عباس أنه قال: يهراق المرق ويغسل اللحم، فقال أبو حنيفة بهذا نقول، ولكنه عندنا على شريطة: إن كان وقع فيها في حال سكونها، فكذلك وإن كان وقع فيها في حال غليانها لم يُوكل اللحم ولا المرق جميعاً، فقال له ابن المبارك: ولم ذلك يا أبا حنيفة؟ فقال: لأنه إذا وقع فيها في حال غليانها تداخل اللحم الميتة، وإذا وقع في حال سكونها وسخ اللحم، فقال ابن المبارك بيده وعقد ثلاثين: هذا زرين، يعني كلاماً من ذهب.

فلم يفتي قبل أن يستمع لأصحابه، ويعلم ما فيها من أحاديث أو قول صحابة وهذا دليل على اعتنائه بالسنة ووقوف على حدودها. ثم عندما أخبر بقول ابن عباس اخذ به ثم أطلق الدقة الفقهية في تنوع الحالة التي ربما لم تطرح على ابن عباس، ثم علل قوله بما يتطابق مع نصوص أخرى في القرآن والحديث وهذا غاية الفهم العميق الدقيق.

تعظيمه قول الصحابة والأخذ به، وردّ ما خالفه

أقوال الصحابة يطلق عليها المحدثون الحديث الموقوف، ولأن الصحابة العلماء لهم معرفة ودراية بأنهم كانوا شهود عيان على السنة وتطبيقها يترجح قولهم عند صاحب الفهم العميق، والاعتماد على أحاديثهم من علامات أهل السنة العلماء ومنهم كان أبو حنيفة.

عن أبي حنيفة قال: دخلت على أبي جعفر المنصور وعنده عيسى بن موسى، فالتفت إلى

---

[٧] ابن أبي العوام السعدي، عبد الله بن محمد (ت: ٣٣٥ هـ)، فضائل أبي حنيفة وأخباره ومناقبه، ص. ٩؛ ومسند أبو حنيفة، رواية أبو نعيم، ص. ٢٣.

[٨] ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (ت: ٤٦٣ هـ)، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم، دار الكتب العلمية، بيروت، ص. ١٤٢.

عيسى فقال: هذا عالم الدنيا، ثم التفت إلي فقال: يا نعمان، عمن أخذت العلم؟ قلت: عن عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، قال: هناك العلم هناك العلم.

سمعت عبد الرزاق بن همام يقول: زاد ابن الإمام: ما رأيت أحداً أحلم من أبي حنيفة، ثم قالوا: كنا جلوساً مع أبي حنيفة في مسجد الخيف، فجاء رجل، فسأله عن مسألة، فأفتاه فيها، فقال له الرجل: قال فيها الحسن البصري: كذا وكذا، فقال أبو حنيفة: أخطأ الحسن، قال عبد الرزاق: فجاء رجل مغطّى الوجه فقال لأبي حنيفة: يا ابن الفاعلة لا تكنى، أنت تقول: أخطأ الحسن؟ وقام الناس ليأخذوا الرجل، فنظرت إلى أبي حنيفة وقد أطرق ملياً، ثم رفع رأسه فقال: أقول: أخطأ الحسن وأصاب عبد الله بن مسعود.

فالعالم الفَهِم يعلم تماما أن قول الصحابي إذا خالف قول التابعي، فالقول للصحابي ولا عليه حينئذ أن يخالف التابعي لقول ذلك الصحابي كما فعل أبو حنيفة. وهذا ما رواه عنه ابْن الْمُبَارك إذ يَقُول: سَمِعت أَبَا حنيفَة، يَقُول: مَا جَاءَ عَن رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يقدم عَلَيْهِ أحد، وَمَا جَاءَ عَن أَصْحَاب رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اخترنا.[٩] وقد ذكر الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله وغيره أن لأبي حنيفة شروطاً دقيقة في قبول الأخبار حمله عليها فشوّ الكذب في الحديث في زمانه فأراد الاحتياط لدين الله تعالى ومن ثمّ وضع شروطه لقبول خبر الواحد وهي:[١٠]

١- عدم معارضة خبر الواحد الأصول المجتمعة عنده بعد استقراء موارد الشرع، فإذا خالف تركه وعدّ الخبر شاذاً.

٢- عدم معارضته عمومات الكتاب وظواهره فإذا عارضها أخذ بظاهر الكتاب وترك الخبر، أما إذا كان بيانا لمجمل أو نصاً لحكم جديد فيأخذ به.

٣- عدم مخالفته السّنّة المشهورة سواء كانت قولية أو فعلية، فإن خالفها لم يأخذ به.

٤- عدم معارضته خبراً مثله فإذا تعارض رَجّح أحدهما بوجوه من الترجيح.

٥- عدم عمل راوي خبر الواحد بخلاف حديثه وخبره.

٦- عدم انفراد خبر الواحد بزيادة سواء كانت في المتن أوالسند، وكان أبو حنيفة يعمل بالناقص منهما.

---

[٩] الاصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله (ت: ٤٣٠ هـ)، مسند الإمام أبي حنيفة رواية أبي نعيم، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط ١، ١٤١٥ هـ، ص. ٢٢.

[١٠] أصول الحديث عند أبي حنيفة، ص. ١٣-١٤.

٧- ألاّ يكون الخبر فيما تعمّ به البلوى وفي هذه الحالة لا بد من توافر الشهرة أوالتواتر في الحديث.

٨- ألاّ يترك أحد المختلفين في الحكم من الصحابة الاحتجاج بالخبر الذي رواه أحدهم، لأنه لو كان ثابتاً لاحتجّ به أحدهم.

٩- ألاّ يسبق طعن أحد من السلف فيه.

١٠- الأخذ بالأخف فيما ورد في الحدود والعقوبات عند اختلاف الروايات.

١١- أن يستمر حفظ الراوي لحديثه منذ التحمل إلى وقت الأداء للحديث من غير تخلل نسيان.

١٢- ألاّ يخالف العمل المتوارث بين الصحابة والتابعين دون تخصيص ببلده .

١٣- ألاّ يعوّل الراوي على خطه ما لم يذكر حديثه.

١٤- أن يكون راويه فقيهاً.

نقده وجرحه وتعديله بحدود

قام الصغاني إلى أبي حنيفة فقال: ما تقول في الأخذ عن الثوري؟ فقال: اكتب عنه،فإنه ثقة ما خلا أحاديث أبي اسحاق عن الحارث، وحديث جابر الجعفي.[١١]

ويقول أبو حنيفة: ما رأيت أحدا أكذب من جابر الجعفي، ولا أفضل من عطاء بن أبي رباح.[١٢]

المبحث الثاني: مساحة الأداء الحديثي عند الإمام أبي حنيفة

من الأهمية بمكان الوقوف على الأداء الحديثي عند الإمام أبي حنيفة ونلمح في منهجيته تلك:

منهجيته المنضبطة مع معايير اعتماد الروايات

يتمايز أصحاب المذاهب الفقهية بطريقة تعاملهم مع النصوص المصادرية، وهي في حال فقهاء الإسلام الكتاب والسنة. ففي حين يتسابق بعض الفقهاء للإتكاء على أي نص يقع بين أيديهم، نرى الإمام أبا حنيفة لا يعتمد من النصوص المصادرية السنية إلا ما وافق منهجيته التوثيقية والمتمثلة بالحفظ الضابط المبني على السماع المتصل، يقول ابن حماد:

سمعت محمد بن شجاع يقول: سمعت الحسن بن أبي مالك يقول: سمعت أبا يوسف يقول:

---

[١١] النعماني، محمد عبد الرشيد، مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث، اعتنى به، عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٤، ١٤١٦ هـ، ص. ٢٤.

[١٢] النعماني، محمد عبد الرشيد، مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث، ص. ٢٦.

كان أبو حنيفة لا يرى أن يروي من الحديث إلا ما حفظه عن الذي سمعه منه.[١٣] ويؤكد شعيب الكيساني إذ قال: أملى علينا أبو يوسف قال: قال أبو حنيفة: لا ينبغي للرجل أن يحدث من الحديث إلا ما يحفظه من يوم سمعه إلى يوم يحدث به.[١٤] وفي رواية: لاَ يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ يُحَدِّثَ إِلاَّ بِمَا يَحْفَظُه مِنْ وَقْتِ مَا سَمِعَهُ.[١٥]

توافق منهجه الحديثي مع منهج المحدثين في فحص الحديث لإعماله في المسألة

إن ابا حنيفة ليس محدثا بالاصطلاح الحديثي للكلمة، بمعنى أنه لم يتفرغ لجمع الحديث، ولم يجلس للتحديث، ولم يرحل لكبار المحدثين طلبا لما عندهم فقط لحفظه، بل لاستخراج كنوزه فنراه اعتمد منهجا يعد ميزة عند متبعيه وهو فحص الرواية، وفحص الرواية جزء من علم النقد الحديثي الذي يتمايز فيه المحدثون كما الفقهاء، فالفقيه الذي يعتمد فحص الرواية والتفتيش والتنقيب عنها يعلو استنتاجا فقهيا عمن لا يفحص ولا ينقب.

يقول إسرائيل: كان نعم الرجل النعمان، ما كان أحفظه لكل حديث فيه فقه، وأشد فحصه عنه، وأعلمه بما فيه من الفقه، وكان قد ضبط عن حماد فأحسن الضبط عنه.[١٦]

وقال عبد الله بن المبارك: قال أبو حنيفة: أتيت المدينة لأكتب عن نافع مولى ابن عمر فسمعته يقول: كال ابن عمر، فتركته وقلت: كيف أكتب عن رجل لا يحسن يقول قال ابن عمر.

ويقول الفضيل بن عياض: كان أَبُو حنيفة رجلا فقيها معروفا بالفقه، مشهورا بالورع، واسع المال، معروفا بالإفضال على كل من يطيف به، صبورا على تعليم العلم بالليل والنهار، حسن الليل، كثير الصمت، قليل الكلام، حتى ترد مسألة في حلال أو حرام، وكان يحسن أن يدل على الحق هاربا من مال السلطان..وكان إذا وردت عليه مسألة فيها حديث صحيح اتبعه، وإن كان عن الصحابة والتابعين، وإلا قاس فأحسن القياس.

توريث المنهجية العلمية الحديثية

كان أبو حنيفة يقول لأصحابه:"إن توجه لكم دليل فقولوا به. وقال: "إذا صح الحديث فهو

---

[١٣] ابن أبي العوام السعدي، عبد الله بن محمد (ت:٣٣٥ هـ)، فضائل أبي حنيفة وأخباره ومناقبه، تحقيق: لطيف الرحمن البهرائجي القاسمي، المكتبة الإمدادية – مكة المكرمة، ط ١، ١٤٣١ هـ-٢٠١٠ م، ص. ١٢٥.

[١٤] ابن أبي العوام السعدي، عبد الله بن محمد (ت: ٣٣٥ هـ)، فضائل أبي حنيفة وأخباره ومناقبه، ص. ١٢٥.

[١٥] المزي، تهذيب الكمال، ٤٢٤/٢٩ .والذهبي، سير أعلام النبلاء، المجلد السادس، ص. ٤٠١.

[١٦] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، المجلد الخامس عشر، ص. ٤٩٥.

مذهبي". وقد حكى ذلك الإمام ابن عبد البر عن أبي حنيفة وغيره من الأئمة؛ ونقله أيضًا الإمام الشعراني عن الأئمة الأربعة؛ ونقل فيها عن البحر قال إنهم نقلوا عن أصحابنا أنه لا يحل لأحد أن يفتي بقولنا حتى يعلم من أين قلنا.[١٧]"

يقول القاسمي:[١٨] "وهذا الإمام الهمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى كان يفتي، ويقول: هذا ما قدرنا عليه في العلم فمن وجد أوضح منه فهو أولى بالصواب "كذا في تنبيه المغترين" وعنه أنه قال: "لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعرف مأخذه من الكتاب والسنة أو إجماع الأمة أو القياس الجلي في المسألة."

منهجية حديثية علمية دقيقة في الترجيح

يرجح رأي العقل الذي يدعمه النقل على رأي العقل الذي لا يدعمه النقل

وهذا لعمري غاية فعل العالم الحق، فالعقل قوة أودعها القدير في خلقه وله قوة النظر لكنه قد يخيب والرجوع للنقل هو الأسلم فإذا اجتمع رأيان وجاء النقل الأكثر داعما لأحدهما يرجح على غيره.

عن أبي يوسف قال: كان أبو حنيفة إذا وردت عليه المسألة قال: ما عندكم فيها من الآثار؟ فإذا روينا الآثار وذكرنا وذكر هو ما عنده نظر، فإن كانت الآثار في أحد القولين أكثر أخذ بالأكثر، فإذا تقاربت وتكافأت نظر فاختار.

ترجيح الصحيح واعتماد الآخر من فعل نبي الهدى

قال: كان أبو حنيفة شديد الأخذ للعلم، ذاباً عن حرام الله عز وجل عن أن يستحل، يأخذ بما صح عنده من الأحاديث التي تحملها الثقات وبالآخر من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما أدرك عليه علماء الكوفة.

ترتيب أولوية المصادر الشرعية واهتمامه بالحديث

يقول القاسمي: "وكان الإمام أبو حنيفة -رضي الله عنه- يقول: "إياكم والقول في دين الله تعالى بالرأي؛ وعليكم باتباع السنة فمن خرج عنها ضل." ودخل عليه مرة رجل من أهل الكوفة والحديث يقرأ عنده فقال الرجل: "دعونا من هذه الأحاديث! "فزجره الإمام أشد الزجر، وقال له:

---

[١٧] القاسمي، محمد جمال الدين (ت١٣٣٢ هـ)، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص. ٩١.

[١٨] القاسمي، جمال الدين، قواعد التحديث، ص. ٢٨١.

"لولا السنة ما فهم أحد منا القرآن". وقيل له مرة: "قد ترك الناس العمل بالحديث واقبلوا على سماعه" فقال -رضي الله عنه: "نفس سماعهم للحديث عمل به". وكان -رضي الله عنه- يقول: "لم تزل الناس في صلاح ما دام فيهم من يطلب الحديث فإذا طلبوا العلم بلا حديث فسدوا". وكان يقول: "لا ينبغي لأحد أن يقول قولًا حتى يعلم أن شريعة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- تقبله."[١٩]

مفصلية علمية في الأداء لا يحيد عنها

إن المفصلية العلمية عند أبي حنيفة في القبول والرد، لها معالمها الواضحة التي توافق عليها علماء الحديث والفقه حيث يرد رواية من عرف بالكذب"وَلِهَذَا ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ مَا ذَكَرَهُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ أَنَّهُ يَرُدُّ شَهَادَةَ مَنْ عُرِفَ بِالْكَذِبِ كَالْخَطَّابِيَّةِ وَرَدُّ شَهَادَةِ مَنْ عُرِفَ بِالْكَذِبِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ وَتَنَازَعُوا فِي شَهَادَةِ سَائِرِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ هَلْ تُقْبَلُ مُطْلَقًا؟ أَوْ تُرَدُّ مُطْلَقًا؟ أَوْ تُرَدُّ شَهَادَةُ الدَّاعِيَةِ إلَى الْبِدَعِ؟ وَهَذَا الْقَوْلُ الثَّالِثُ هُوَ الْغَالِبُ عَلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ."[٢٠]

وتوافق أبي حنيفة مع جمهور علماء السنة من أهل الحديث والفقه يدلل على انسجام بين ما وصله من نصوص عقدية وبين آراؤه إلا فيما فيه مجال للاجتهاد وفي غالب المسائل هو متوافق مع أهل السنة واسمع لقول ابن تيمية

"وَلِهَذَا كَانَ أَئِمَّةُ [أَهْلِ] السُّنَّةِ كُلِّهِمْ مُتَّفِقِينَ عَلَى تَقْدِيمِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ مِنْ وُجُوهٍ مُتَوَاتِرَةٍ، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَالثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَسَائِرِ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ وَالزُّهْدِ وَالتَّفْسِيرِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ."[٢١]

ويقول ابن تيمية:[٢٢] هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَئِمَّةَ أَهْلِ الْعِلْمِ لَمْ يَكُونُوا يُصَدِّقُونَ بِهَذَا الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَرْوِهِ إِمَامٌ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ. وَهَذَا أَبُو حَنِيفَةَ، أَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْمَشَاهِيرِ، وَهُوَ لَا يُتَّهَمُ عَلَى عَلِيٍّ، فَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ دَارِ الشِّيعَةِ، وَقَدْ لَقِيَ مِنَ الشِّيعَةِ، وَسَمِعَ مِنْ فَضَائِلِ عَلِيٍّ مَا شَاءَ اللَّهُ، وَهُوَ يُحِبُّهُ وَيَتَوَلَّاهُ، وَمَعَ هَذَا أَنْكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ. وَأَبُو حَنِيفَةَ أَعْلَمُ وَأَفْقَهُ مِنَ الطَّحَاوِيِّ

---

[١٩] القاسمي، جمال الدين، قواعد التحديث، ص. ٥٢.

[٢٠] بن تيمية، أحمد بن عبد الحليم الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨ هـ)، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط ١، ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦ م، المجلد الأول، ص. ٦٢.

[٢١] ابن تيمية، مهاج السنة، المجلد الثاني، ص. ٧٣.

[٢٢] ابن تيمية، مهاج السنة، المجلد الثامن، ص. ١٩٧.

وَأَمْثَالِهِ."

أخذه بالصحيح من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وحرصه على عدم مخالفته:

دَاوُدُ بْنُ الْمُحَبَّرِ قَالَ قِيلَ لأَبِي حَنِيفَةَ: الْمُحْرِمُ لَا يَجِدُ الإِزَارَ، يَلْبَسُ السَّرَاوِيلَ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ يَلْبَسُ الإِزَارَ. قِيلَ لَهُ: لَيْسَ لَهُ إِزَارٌ؟ قَالَ: يَبِيعُ السَّرَاوِيلَ وَيَشْتَرِي بِهَا إِزَارًا. قِيلَ لَهُ: فَإِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عَلَيْهِ وَسلم خَطَبَ وَقَالَ:"الْمُحْرِمُ يَلْبَسُ السَّرَاوِيلَ إِذَا لَمْ يَجِدِ الإِزَارَ". **فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَمْ يَصِحَّ فِي هَذَا عِنْدِي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عَلَيْهِ وَسلم شئ فَأَفْتى بِهِ وينتهى كل امرى إِلَى مَا سَمِعَ وَقَدْ صَحَّ عِنْدَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عَلَيْهِ وَسلم قَالَ (لَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ السَّرَاوِيلَ) فَنَنْتَهِي إِلَى مَا سَمِعْنَا قِيلَ لَهُ أَتُخَالِفُ النَّبِيَّ صلى الله عَلَيْهِ وَسلم فَقَالَ لَعَنَ اللَّهُ مَنْ يُخَالِفُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عَلَيْهِ وَسلم بِهِ اكرمنا الله وَبِه استنقذنا.**

منهجية علمية متوازنة في استخدام القياس في الأداء

ومع تمتع ابو حنيفة بذائقة القياس إلا أنه كان القياس الذي لا يتجاوز النص من قرآن أو سنة؛ يثبت ذلك آراؤه الفقهية التي لا يخاف أن يعلنها نظرا لقوة شخصيته العلمية، فلم يخش أن يناقش محمد الباقر الفقيه الذي سمي بالباقر لأنه بقر العلم، فقال الباقر لأبي حنيفة: أنت الذي حولت دين جدي وأحاديثه بالقياس؟ فقال أبو حنيفة: معاذ الله، فقال محمد: بل حولته، فقال أبو حنيفة: اجلس مكانك، كما يحق لك، حتى أجلس مكاني كما يحق لي، فإن لك عندي حرمة كحرمة جدك صلى الله عليه وسلم في حياته على أصحابه، فجلس ثم جثا أبو حنيفة بين يديه ثم قال: إني سائلك عن ثلاث كلمات فأجبني: الرجل أضعف أم المرأة؟ فقال محمد: المرأة. فقال ابو حنيفة: كم سهم للمرأة؟ فقال: للرجل سهمان وللمرأة سهم، فقال ابو حنيفة: هذا قول جدك، ولو حولت دين جدك لكان ينبغي في القياس أن يكون للرجل سهم، وللمرأة سهمان، لأن المرأة أضعف من الرجل. ثم قال: الصلاة أفضل أم الصوم؟ فقال: الصلاة أفضل، قال: هذا قول جدك، ولو حولت قول جدك لكان القياس أن المرأة إذا طهرت من الحيض أمرتها أن تقضي الصلاة ولا تقضي الصوم. ثم قال: البول أنجس أم النطفة؟ قال: البول أنجس، قال: فلو كنت حولت دين جدك بالقياس، لكنت أمرت أن يعتسل م البول، ويتوضأ من النطفة، ولكن معاذ الله أن أحول دين جدك بالقياس، فقام محمد فعانقه وقبل وجهه وأكرمه.[٢٣]

[٢٣] زهرة، محمد أبو زهرة، أبو حنيفة حياته وعصره-آراؤه وفقهه، دار الاتحاد العربي، مصر، ط ٢، ١٩٤٧ م، ص. ٨٠.

العمل بالحديث الضعيف وتقديمه على القياس ورأى الرجال

ذكر غير واحد من أهل الحديث ذلك عن أبي حنيفة ومن هؤلاء :[٢٤]

١- ابن حزم الظاهري الذي قال: "جميع أصحاب أبي حنيفة مجمعون على أن مذهب أبي حنيفة أن ضعيف الحديث أولى عنده من القياس والرأي." وقال في كتابه إحكام الإحكام: "قال أبو حنيفة: الخبر الضعيف عن رسول الله صلّى الله عليه وسلم أولي من القياس، ولا يحلّ القياس مع وجوده."

٢- وقال ابن تيمية في مجموع الفتاوى: "ومن ظنّ بأبي حنيفة أوغيره من أئمة المسلمين أنهم يتعمدون مخالفة الحديث الصحيح لقياس أو غيره فقد أخطأ عليهم، وتكلّم إما بظنّ وإما بهوى، فهذا أبو حنيفة يعمل بحديث التوضى بالنبيذ في السفر مع مخالفته للقياس، وبحديث القهقهة في الصلاة مع مخالفته للقياس لاعتقاده صحتهما وإن كان أئمة الحديث لم يصححوهما."

المبحث الثالث: شخصية أبي حنيفة العلمية النافذة حدود المعتاد الفقهي في المساحة الحديثية

لزاما على من يتناول هذه الشخصية العلمية الفذة أن يقف على معالمها في تفعيل النص الحديثي بكل أبعاده للوقوف على الحكم الفقهي المستخرج منه ولذلك نرى فعل أبي حنيفة في:

إطلاق النص من عقال الألفاظ مع الالتزام بدقتها والبناء عليها من خلال فهمه لمهمة الحديث والتحديث وطرقها والغاية منها

فهو متمسك بالنص إلى أبعد الحدود، ومطلق للنص ديناميكية واقعية تتعدى مساحات زمانية ومكانية، ولعل هذا ما جعل مذهبه ينتشر ويجد قبولا واسعا، والغريب أن هذا السبب ذاته ما جعله عرضة للتجريح والغمز واللمز.

قد تجد مشتغلين بالحديث يجمدون عند حدود حرفية النص، بينما المتعمق في صنيع أبي حنيفة يدرك عمق **فهمه لمهمة المحدث** في الحديث فلا يقبل كما وأسلفنا إلا المحفوظ المسموع، **وفهمه لمكانة الحديث** فلا يتجاوزه إذا كان في مسألة معينة، لكنه فاق أولئك الذين ينزلون النص على المسألة ويكتفون بذلك. بل تجاوزهم في **فهم المقصد والغاية** فأعمل النص بما يتجاوز مساحته، ولعل هذا ما دعا الجاظ ليقول: الناس في أبي حنيفة رجلان: حاسد أو جاهل، فأما الحاسد فإنه لا يأتي بمثل ما أتى به، وأما الجاهل فإنه لا يدري ما قال.

انظر له ولدقته وهو لا يقبل الشفاعة في التحديث:

يقول إسحاق بن الحسن الكوفي: كنت قاعداً عند أبي حنيفة فأورد عليه رجل كتاباً بشفاعة

[٢٤] أحمد يوسف أبو حلبية، أصول الحديث عند الإمام أبي حنيفة، الجامعة الإسلامية، غزة، ص. ١٤.

ليحدثه، فقال: ما هكذا يتعلم العلم، ولا ينبغي للعالم أن يكون ذلك حظه منه.

أو في تركه:

يقول أبو يوسف: ما رأيت أحدا أعلم بتفسير الحديث ومواضع النكت التي فيه من الفقه من أبي حنيفة.

ويقول أبو يوسف، يقول: ما خالفت أبا حنيفة في شيء قط فتدبرته إلا رأيت مذهبه الذي ذهب إليه أنجى في الآخرة، وكنت ربما ملت إلى الحديث، وكان هو أبصر بالحديث الصحيح مني.[٢٥]

ثم انظر لقول أقرب تلامذته إليه سمعت أبا يوسف يقول: ما رأيت أحداً أعلم بتفسير الحديث من أبي حنيفة.

ولا يتعجل أحد فيقول كيف يفسر الحديث وهو ليس محدثا؟ فالتفسير المقصود إعمال دقائق الحديث لما جاء له، ودراسة الحال الذي قاله فيه الرسول -صلى الله عليه وسلم- بدقة، والزمان والمكان والأشخاص الذين خاطبهم به وواقع الحديث ثم بعد ذلك يُعمل الحديث في واقع الحياة المعاش فيكون قد فسره. واستدللت على ذلك بقول:

عبد الله بن المبارك وهو يقول: لا تقولوا: رأي أبي حنيفة، ولكن قولوا: تفسير الحديث.

ومالك بن مغول إذ يقول: كان أبو حنيفة بصيراً بالفقه، يقيس ما لم يكن بما كان.

وبقول بشر بن الحارث: أردت عن ابن داود قال: إذا أردت الآثار فسفيان الثوري، وإذا أردت تلك الدقائق فأبو حنيفة.

وعلى هذا اختلف أداؤه عن أداء أهل الحديث المعنيين بالرواية والتحديث فقط، أو الفقهاء الذين لا يقلبون المسألة بنزاحيها المختلفة انظر لحماد بن أبي سليمان وهو من هو:

كان حماد بن أبي سليمان يقعد ويجيء النعمان بن ثابت أبو حنيفة، فيتكلم حماد فيقول له النعمان: فإن كان كذا، فإن كان كذا؟ فيغضب حماد ويقوم ويقول له: لبست علينا..

فحماد عالم وشيخ الحلقة بل شيخ أبو حنيفة كما يذكر الخطيب في تاريخه[٢٦] ويقول حماد

---

[٢٥] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت: ٤٦٣ هـ)، تاريخ بغداد، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ-٢٠٠٢ م، المجلد الخامس عشر، ص. ٤٩٥.

[٢٦] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت: ٤٦٣ هـ)، تاريخ بغداد، المجلد الخامس عشر، ص. ٤٤٤.

بعد ما رأى من فطنة أبي حنيفة: لا يجلس في صدر الحلقة بحذائي غير أبي حنيفة،يقول أبو حنيفة: فصحبته عشر سنين.. فآليت على نفسي أن لا أفارقه حتى يموت، فلم أفارقه حتى مات، وأبو حنيفة عالم وتلميذ عنده لكن أعطاه الله البعد العلمي لتقليب المسألة وهذا لا يقدر عليه جميع من تعلم العلم ففاق حمادا.

وأزعم أن هذا ما أُخذ على أبي حنيفة، وهو أنه يُخرج من النص الحديثي ما لا يلحظه غيره أو يثوّره عقليا ضمن النصوص القرآنية والحديثية الأخرى، فلم يؤثر عنه أنه ردّ نصا حديثيا لرأيه بل يعلن صراحة انصياعه له ولكنه انصياع الواعي الفَهِم لمقاصد الدين وغايات الشرع وهذا ما نفهمه من قوله:

رأيت رؤيا فأفزعتني، رأيت كأني أنبش قبر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فأتيت البصرة فأمرت رجلا يسأل مُحَمَّد بن سيرين، فسأله، فقال: هذا رجل ينبش أخبار رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وفي رواية أخرى يقول: رأى أَبُو حنيفة في النوم كأنه ينبش قبر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فبعث من سأل له مُحَمَّد بن سيرين، فقال مُحَمَّد بن سيرين: من صاحب هذه الرؤيا؟ ولم يجبه عنها، ثم سأله الثانية، فقال: مثل ذلك، ثم سأله الثالثة، فقال: صاحب هذه الرؤيا يثور علما لم يسبقه إليه أحد قبله.[٢٧] إذا هو التثوير بالعلم لا بالهوى، وبمسائل الفقه لا بسذج القضايا، وبضوابط الشرع نصوصا ومقاصدا وليس حبا للشهرة والمخالفة.

المنهجية العاكسة لدقته في ألفاظ التحمل والأداء الحديثي، ومشاركة أئمة الحديث في ضوابطهم

لم يبتعد الإمام أبو حنيفة عن أهل الصنعة الحديثية في كثير من مسائلهم الخاصة، فنجده يدلي بدلوه في مسائل من صلب العلم الحديثي وموافقا لمنهج المحدثين في ذلك وعدم انفراده في توجهه ذلك م مثل مسألة ألفاظ التحمل والأداء حيث يقول أبو قطن عمرو بن الهيثم: قال لي أبو حنيفة: اقرأ علي وقل: حدثني. ويقول أبو عاصم: سمعت أبا حنيفة يقول: القراءة جائزة -يعني عرض الكتب.-

ومشاركته لكبار علماء الحديث في آرائهم الحديثية من مثل مالك بن أنس، وسفيان الثوري، وابن جريج والأوزاعي، وها هو أحد المحدثين يقول:

يقول أبو عاصم النبيل: سألت ابن جريج ومالك بن أنس وسفيان، وسألت أبا حنيفة عن الرجل يُقرأ عليه الحديث يقول: أخبرنا أو كلاماً هذا معناه؟ فقالوا: لا بأس.

[٢٧] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، المجلد الخامس عشر، ص. ٤٩٥.

ثم يقول: أخبرني ابن جريج وابن أبي ذئب وأبو حنيفة ومالك بن أنس والأوزاعي والثوري كلهم يقولون: لا بأس إذا قرأت على العالم أن تقول: أخبرنا.

جرأة تتوافق مع علو مقام الناطق بحكم شرعي يستند إلى حديث الرسول فلا مواربة ولا مداهنة

ما ينبغي للسان ينبض بحكم يؤمن أنه حكم الحق أن يهاب أو يخجل أو يداهن أو يمالق، والحوادث من حياة أبي حنيفة في هذا النسق أكثر من أن تعد حتى قال فيه أَبو يُوْسُفَ، قَالَ: كَانَ أَبُو حَنِيْفَةَ رَبْعَةً، مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ صُوْرَةً، وَأَبلَغِهِم نُطْقاً، وَأَعذَبِهِم نَغمَةً، **وَأَبْيَنِهِم عَمَّا فِي نَفْسِهِ**.[٢٨] ولنقف على إحدها:

انصرف ابن أبي ليلى من مجلس الحكم فلقي امرأة تدعى بلقب لها، فصاح بها رجل بذلك اللقب، فقالت له: يا ابن الزانيين، فأمر بها ابن أبي ليلى فأخذت ورجع إلى مجلس الحكم فضربها حدين قائمة في المسجد في مقام واحد، فبلغ ذلك أبا حنيفة، فقال: أخطأ قاضيكم اليوم في ست خصال: رجع إلى مجلس الحكم بعد أن قام منه، وطلب الحد لمن لم يطلبه، وأقام الحد في المسجد، **وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم** أن تقام الحدود في المساجد، وضرب المرأة قائمة والنساء لا يضربن قياماً، وضربها حدين وإنما عليها حد واحد، ولو كان عليها حدان لما كان ينبغي أن يجمعهما جميعاً في مقام واحد، وإنما كان ينبغي أن يقيم أحدهما عليها، فإذا برئت من الضرب وخف أقام عليها الآخر، قال سليمان: ونسيت السادسة.

قال لنا أبو جعفر: ما نسي شيئاً، السادسة هي قوله: ولو كان عليها حدان لما كان ينبغي أن يجمعهما عليها في مقام واحد. إذا رأينا كيف سند حكمه لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جهر به فخطّأ القاضي ابن أبي ليلى في حكمه بالمسألة من عدة وجوه.

ويضم لجرأته تميز في تصور مسائل ممكنة والاستعداد لها قبل وقوعها:

دخل قتادة الكوفة، ونزل في دار أبي بردة، فخرج يوما وقد اجتمع إليه خلق كثير، فقال قتادة: والله الذي لا إله إلا هو، ما يسألني اليوم أحد عن الحلال والحرام إلا أجبته، فقام إليه أَبُو حنيفة، فقال: يا أبا الخطاب، ما تقول في رجل غاب عن أهله أعواما، فظنت امرأته أن زوجها مات، فتزوجت، ثم رجع زوجها الأول، ما تقول في صداقها؟ وقال لأصحابه الذين اجتمعوا إليه: لئن حدث بحديث ليكذبن، ولئن قال برأي نفسه ليخطئن، فقال قتادة: ويحك، أوقعت هذه المسألة؟ قال: لا، قال: فلم تسألني عما لم يقع؟ فقال أَبُو حنيفة: إنا نستعد للبلاء قبل نزوله، فإذا ما وقع

[٢٨] الذهبي، سير أعلام النبلاء، المجلد السادس، ص. ٣٩٩.

عرفنا الدخول فيه والخروج منه، قال قتادة: والله لا أحدثكم بشيء من الحلال والحرام، سلوني عن التفسير، فقام إليه أَبُو حنيفة، فقال له: يا أبا الخطاب، ما تقول في قول الله تعالى: {قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ} قال: نعم، هذا آصف بن برخيا بن شمعيا كاتب سليمان بن داود وكان يعرف اسم الله الأعظم، فقال أَبُو حنيفة: وهل كان يعرف الاسم سليمان؟ قال: لا، قال: فيجوز أن يكون في زمان نبي من هو أعلم من النبي؟ قال: فقال قتادة، والله لا أحدثكم بشيء من التفسير، سلوني عما اختلف فيه العلماء، قال: فقام إليه أَبُو حنيفة، فقال: يا أبا الخطاب، أمؤمن أنت؟ قال: أرجو، قال: ولم؟ قال: لقول إبراهيم عليه السلام: {وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ} فقال أَبُو حنيفة: فهلا قلت كما قال إبراهيم عليه السلام: {قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى} فهلا قلت: بلى؟ قال: فقام قتادة مغضبا، ودخل الدار، وحلف أن لا يحدثهم.[٢٩]

علاقة تكاملية بين المحدثين والفقهاء

ما ألحق الضنك والفتن والسوء في العالم الإسلامي وما ابتليت الأمة الإسلامية بأشد من الحسد والغباء؛ فبحسد أصحاب الديانات الأخرى للدين الإسلامي والمسلمين كذّبوا وقتّلوا وزرعوا الفتن، وبتحاسد أتباع المذاهب سفّهوا وتجرؤا على خيرة علماء الأمة الإسلامية فضلوا وأضلوا.

أما الغباء فقاتله الله ما أتفه حاله وما أشد مآله، فما لم يقدر عليه أمكر أعداء الأمة قدمه لهم أغبياؤها، فطعنوا في علمائهم وقدحوا في قدواتهم، وجمدوا على مقولات لا يدركون أبعادها. والأصل أن هذه الأمة فيها خير كبير كثير، وهي أمة ولّادة لعظماء وعلماء وقادة ومجاهدين. وأن عطاءاتها متكاملة متعاضدة ولنا في الأعمش وابي حنيفة ومالك خير دليل:[٣٠]

قال عبيد الله بن عمرو: كنا عند الأعمش وعنده أبو حنيفة فسئل الأعمش عن مسألة، فقال لأبي حنيفة: أفته يا نعمان، فأفتاه أبو حنيفة، فقال له الأعمش: من أين قلت هذا؟ قال: لحديث حدثتناه أنت، ثم ذكر الحديث، فقال له الأعمش: أنتم الأطباء ونحن الصيادلة.

عن عبد العزيز الدراوردي أو ابن أبي سلمة قال: رأيت أبا حنيفة ومالك بن أنس في مسجد

---

[٢٩] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، المجلد الخامس عشر، ص. ٤٤٤-٤٩٥.

[٣٠] الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله (ت: ٤٣٠ هـ)، مسند الإمام أبي حنيفة رواية أبي نعيم، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ص. ٢٢.

رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد صلاة العشاء الآخرة وهما يتذاكران ويتدارسان، حتى إذا وقف أحدهما على القول الذي قال به أمسك الآخر عن غير تعنيف ولا تمعير ولا تخطئة، حتى يصليا الغداة في مجلسهما ذلك.

فالتكامل بين علماء الأمة درعها الواقي من شرور الحادثات، والأمة الواعية هي التي تجمع بين تنوع علمائها فتفيد من كل في مجاله، يقول عبد الله بن المغيرة: ثلاث تُشتهى بالكوفة: رأي أبي حنيفة، وحفظ سفيان الثوري، وورع مسعر بن كدام. أليس هذا هو التكامل النوعي والاختلاف التنوعي، فلا مكان للعالِم الواحد المطلق الأوحد بعد الرسول الهادي- صلى الله عليه وسلم- وكماله وتكامله هبة ربانية لا كسب شخصي.

والمقصود برأي أبي حنيفة فقهه من الحديث، ولننظر إلى علاقة أبي حنيفة بأهل الحديث من خلال دراسة طبيعة علاقته بسفيان الثوري:

يَقُولُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ: كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ شَدِيدَ الأَخْذِ لِلْعِلْمِ، ذَابًّا عَنْ حَرَمِ اللَّهِ أَنْ تُسْتَحَلَّ، يَأْخُذُ بِمَا صَحَّ عِنْدَهُ مِنَ الأَحَادِيثِ الَّتِي كَانَ يَحْمِلُهَا الثِّقَاتُ، وَبِالآخَرِ مِنْ فِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عَلَيْهِ وَسلم، وَبِمَا أَدْرَكَ عَلَيْهِ عُلَمَاءَ الْكُوفَةِ ثُمَّ شَنَّعَ عَلَيْهِ قَوْمٌ يَغْفِرُ الله لنا وَلَهُم.[٣١]

حَدَّثَنِي مُحَمَّد بن بشر، قال: كنت أختلف إلى أبي حنيفة، وإلى سفيان، فآتي أبا حنيفة، فيقول لي: من أين جئت؟ فأقول: من عند سفيان، فيقول: لقد جئت من عند رجل لو أن علقمة والأسود حضرا لاحتاجا إلى مثله، فآتي سفيان، فيقول لي: من أين جئت؟ فأقول: من عند أبي حنيفة، فيقول: لقد جئت من عند أفقه أهل الأرض.

سئل يزيد بن هارون أيهما أفقه: أَبُو حنيفة أو سفيان؟ قال: سفيان أحفظ للحديث، وأبو حنيفة أفقه.[٣٢] ولعمري لقد وضع يده على تشخيص يشفي غليل المتعلم، نعم سفيان أحفظ للحديث وهو المادة الأساس للفقيه، وأبو حنيفة أفقه من سفيان لأنه أقدر على إعمال عقله في الحديث واستخراج كنوزه.

يقول أبو مطيع الحكم بن عبد الله: ما رأيت صاحب يعني: حديث، أفقه من سفيان الثوري، وكان أَبُو حنيفة أفقه منه.

ولعل هذا ما عناه عبد الله بن المبارك، إذ يقول:

---

[٣١] ابن عبد البر، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم، ص١٤٢.

[٣٢] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، المجلد الخامس عشر، ص. ٤٥٩.

رأيت أعبد الناس، ورأيت أورع الناس، ورأيت أعلم الناس، ورأيت أفقه الناس، فأما أعبد الناس: فعبد العزيز بن أبي رواد، وأما أورع الناس: فالفضيل بن عياض، وأما أعلم الناس: فسفيان الثوري، وأما أفقه الناس: فأبو حنيفة، ثم قال: ما رأيت في الفقه مثله.

ولله در أبو عاصم النبيل عندما سئل: أيما أفقه سفيان أو أَبُو حنيفة؟ فقال: إنما يقاس الشيء إلى شكله، أَبُو حنيفة فقيه تام الفقه، وسفيان رجل متفقه.[٣٣] ويبين ابن المبارك أركان المعادلة فيقول: إن كان الأثر قد عرف، واحتيج إلى الرأي، فرأي مالك وسفيان وأبي حنيفة، وأبو حنيفة أحسنهم وأدقهم فطنة، وأغوصهم على الفقه، وهو أفقه الثلاثة.[٣٤]

نظرة النخب الحديثية لأبي حنيفة وعلمه

غني عن القول أن أحق من يشهد لإنسان في مجال ما، هم الخيرة الخيرة في ذلك المجال، الذين خلت نفوسهم من أمراض القلوب، وامتلأت علما وحكمة فلئن نقلت لنا طعونات في الإمام أبي حنيفة إذا أردنا الموضوعية علينا أن نضعها في الميزان وأقصد هنا ميزان النقد العلمي:

ومن أوائل النخبة الحديثية يحيى بن سعيد القطان وابن معين، لنسمع ماذا يقول يحيى بن معين، يقول:[٣٥] سمعت يحيى بن سعيد القطان، يقول: لا نكذب الله، ما سمعنا أحسن من رأي أبي حنيفة، وقد أخذنا بأكثر أقواله. وكان يحيى بن سعيد يذهب في الفتوى إلى قول الكوفيين، ويختار قوله من أقوالهم، ويتبع رأيه من بين أصحابه.

أما العالم المعروف بالتشدد في الجرح والتعديل يحيى بن معين فيقول يَحْيَى بنَ مَعِيْنٍ يَقُوْلُ: [٣٦] "كَانَ أَبُو حَنِيْفَةَ ثِقَةً، لاَ يُحَدِّثُ بِالحَدِيْثِ إِلاَّ بِمَا يَحْفَظُه، وَلاَ يُحَدِّثُ بِمَا لاَ يَحْفَظُ. ويَقُوْلُ: كَانَ أَبُو حَنِيْفَةَ ثِقَةً فِي الحَدِيْثِ. ويقول:[٣٧] القراءة عندي: قراءة حمزة، والفقه: فقه أبي حنيفة، على هذا أدركت الناس. وَقَال مرة:[٣٨] كَانَ أَبُو حنيفة عندنا من أهل الصدق، ولم يتهم بالكذب.

ثم هل يدرك خفايا العلم إلا كباره المخلصين، فعندما يشهد الشافعي وهو قرين التخصص

---

[٣٣] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، المجلد الخامس عشر، ص. ٤٥٩.

[٣٤] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، المجلد الخامس عشر، ص. ٤٥٩.

[٣٥] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد،. والهبي، سير أعلام النبلاء، المجلد السادس، ص. ٤٠٢.

[٣٦] الذهبي، سير أعلام النبلاء، المجلد السادس، ص. ٣٩٥.

[٣٧] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، المجلد الخامس عشر، ص. ٤٤٤-٤٩٥.

[٣٨] المزي، تهذيب الكمال، المجلد التاسع والعشرين، ص. ٤٢٤.

وضليع في الحديث فيقول: الناس عيال على أبي حنيفة في الفقه، ويقول: ما رأيت أحدا أفقه من أبي حنيفة.[٣٩]

وروى خليفة في طبقاته يقول: ومن نزل بغداد وتأهَّل بها من المحدثين: وأبو حنيفة النعمان بن ثابت.[٤٠]

واما قرينه الزمني سفيان فيؤكد ان آراء أبي حنيفة لها دوما سندها الحديثي. يَقُولُ عَلِيَّ بْنَ خَشْرَمٍ: كُنَّا فِي مَجْلِسِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ فَقَالَ: " يَا أَصْحَابَ الْحَدِيثِ تَعَلَّمُوا فِقْهَ الْحَدِيثِ لَا يَقْهَرُكُمْ أَصْحَابُ الرَّأْيِ، مَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ شَيْئًا إِلَّا وَنَحْنُ نَرْوِي فِيهِ حَدِيثًا أَوْ حَدِيثَيْنِ.[٤١]

وذكره الحاكم في باب معرفة الأئمة الثقات المشهورين من التابعين وأتباعهم، ممن يُجمَع حديثهم للحفظ والمذاكرة والتبرك بهم، وبذكرهم من الشرق إلى الغرب..وذكر منهم من أهل الكوفة أبو حنيفة النعمان بن ثابت التيمي بل ذكره قبل سفيان الثوري.[٤٢]

أما ابن تيمية فيشهد له أنه من الأئمة فيقول:[٤٣] وَأَمَّا الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ وَأَئِمَّةُ الْإِسْلَامِ الْمَعْرُوفُونَ بِالْإِمَامَةِ فِي الدِّينِ، كَمَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَأَمْثَالِ هَؤُلَاءِ.

بل ويبرئه مما طعن به حيث يقول:[٤٤] كَمَا أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ وَإِنْ كَانَ النَّاسُ خَالَفُوهُ فِي أَشْيَاءَ وَأَنْكَرُوهَا عَلَيْهِ فَلَا يَسْتَرِيبُ أَحَدٌ فِي فِقْهِهِ وَفَهْمِهِ وَعِلْمِهِ، وَقَدْ نَقَلُوا عَنْهُ أَشْيَاءَ يَقْصِدُونَ بِهَا الشَّنَاعَةَ عَلَيْهِ، وَهِيَ كَذِبٌ عَلَيْهِ قَطْعًا.

أما الذهبي وهو ناقد حاد اللسان فيقول بعد أن وقف على كل ما قيل في أبي حنيفة:" يقول الذهبي:[٤٥] وَعُنِيَ بِطَلَبِ الآثَارِ، وَارْتَحَلَ فِي ذَلِكَ، ويقول: وَأَمَّا الفِقْهُ وَالتَّدْقِيْقُ فِي الرَّأْيِ وَغوَامِضِهِ، فَإِلَيْهِ المُنْتَهَى، وَالنَّاسُ عَلَيْهِ عِيَالٌ فِي ذَلِكَ." فَإِنَّ الإِمَامَ أَبَا حَنِيْفَةَ طَلَبَ الحَدِيْثَ، وَأَكْثَرَ مِنْهُ فِي سَنَةِ

---

[٣٩] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، المجلد الخامس عشر، ص. ٤٤٤-٤٩٥.

[٤٠] خليفة، طبقات خليفة، ص. ٦١٢.

[٤١] النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم (ت: ٤٠٥ هـ)، معرفة علوم الحديث، ص. ٦٦.

[٤٢] النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم (ت: ٤٠٥ هـ)، معرفة علوم الحديث، ص. ٢٤٥.

[٤٣] ابن تيمية، منهاج السنة، المجلد الثاني ص. ٣١٦.

[٤٤] ابن تيمية، منهاج السنة، المجلد الثاني، ص. ٦١٩-٦٢٠.

[٤٥] الذهبي، سير أعلام النبلاء، المجلد السادس، ص. ٣٩٢.

مائَةٍ وَبعدَهَا.[٤٦]

وقد جمعت من درر ابن عبد البر طائفة من كلام علماء الحديث فيه:[٤٧]

– مِسْعَرَ بْنَ كِدَامٍ يَقُولُ رَحِمَ اللَّهُ أَبَا حَنِيفَةَ إِنْ كَانَ لَفَقِيهًا عَالِمًا، وينقل عن حَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ يَقُولُ أَرَدْتُ الْحَجَّ فَأَتَيْتُ أَيُّوبَ أُوَدِّعُهُ فَقَالَ بَلَغَنِي أَنَّ فَقِيه أهل الْكُوفَة أَبَا حنيفَة يريدالحج فَإِذَا لَقِيتَهُ فَأَقْرِئْهُ مِنِّي السَّلامَ

– الاعمش يَقُول وَسُئِلَ عَن مسئلة فَقَالَ إِنَّمَا يُحْسِنُ الْجَوَابَ فِي هَذَا وَمِثْلُهُ النُّعْمَانُ بْنُ ثَابِتٍ الْخَزَّازُ أَرَاهُ بُورِكَ لَهُ فِي عِلْمِهِ" وقال مرة: الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء. وخَرَجَ الأَعْمَشُ يُرِيدُ الْحَجَّ فَلَمَّا صَارَ بِالْحِيرَةِ قَالَ لِعَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ **اذْهَبْ** إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ حَتَّى يَكْتُبَ لَنَا الْمَنَاسِكَ

مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الصَّائِغُ قَالَ سَمِعْتُ شَبَابَةَ بْنَ سَوَّارٍ يَقُولُ كَانَ شُعْبَةُ حَسَن الرَّأْيِ فِي أَبِي حَنِيفَةَ وَكَانَ يَسْتَنْشِدُنِي أَبْيَاتَ مُسَاوِرِ الْوَرَّاقِ، وقَالَ عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عبد الوارث كُنَّا عِنْدَ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ فَقِيلَ لَهُ مَاتَ أَبُو حَنِيفَةَ فَقَالَ شُعْبَةُ لَقَدْ ذَهَبَ مَعَهُ فِقْهُ الْكُوفَةِ تَفَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَعَلَيهِ بِرَحْمَتِهِ قَالَ وسُئِلَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَأَنَا أَسْمَعُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فَقَالَ ثِقَةٌ مَا سَمِعْتُ أَحَدًا ضَعَّفَهُ هَذَا شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ يَكْتُبُ إِلَيْهِ أَنْ يحدث ويأمره وَشعْبَة شُعْبَة.

ويقول الْحُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ: وَقَعَتْ مسألة بِمَرْوَ فَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا يَعْرِفُهَا فَجِئْتُ إِلَى الْعِرَاقِ فَسَأَلْتُ عَنْهَا سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ فَقَالَ لِي: يَا حُسَيْنُ لَا أَعْرِفُهَا بَعْدَ أَنْ أَطْرَقَ سَاعَةً. فَقُلْتُ لَهُ: أَنْتَ تَقُولُ لَا أَعْرِفُهَا وَأَنْتَ إِمَامٌ؟ فَقَالَ: أَقُولَ كَمَا قَالَ ابْنُ عمر سُئِلَ عَن شئ لَمْ يَدْرِهِ فَقَالَ لَا أَدْرِي. قَالَ: فَأَتَيْتُ أَبَا حَنِيفَةَ فَسَأَلْتُهُ عَنْهَا فَأَفْتَانِي فِيهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسُفْيَانَ فَقَالَ: كَيْفَ قَالَ لَكَ فِيهَا قُلْتُ قَالَ فِيهَا كَذَا وَكَذَا فَسَكَتَ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ: يَا حُسَيْنُ هُوَ عَلَى مَا قَالَ لَكَ أَبُو حَنِيفَةَ.

–يَقُولُ الْحَسَنَ بْنَ صَالِحٍ كَانَ النُّعْمَانُ بْنُ ثَابِتٍ فَهْمًا عَالِمًا مُتَثَبِّتًا فِي عِلْمِهِ إِذَا صَحَّ عِنْدَهُ الْخَبَرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عَلَيْهِ وَسلم لَمْ يَعْدُهُ إِلَى غَيْرِهِ.

–سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ أَوَّلُ مَنْ أَقْعَدَنِي لِلْحَدِيثِ بِالْكُوفَةِ أَبُو حَنِيفَةَ أَقْعَدَنِي فِي الْجَامِعِ وَقَالَ هَذَا أَقْعَدَ النَّاسَ بِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ فَحَدَّثْتُهُمْ

–سعيد بن أَبى عرُوبَة رضى الله عَنهُ: سُئِلَ سَعِيدُ بْنُ ابى عرُوبَة عَن شئ مِنْ عِلْمِ الطَّلاقِ فَأَجَابَ

---

[٤٦] الذهبي، سير أعلام النبلاء، المجلد السادس، ص. ٣٩٦.

[٤٧] ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (ت: ٤٦٣ هـ)، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم، دار الكتب العلمية، بيروت، ص. ١٢٥-١٦٦.

فِيهِ فَقِيلَ لَهُ هَكَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِيهَا فَقَالَ سَعِيدٌ كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ عَالِمَ الْعِرَاقِ قَالَ وَقَالَ سعيد ابْن أَبِي عَرُوبَةَ قَدِمْتُ الْكُوفَةَ فَحَضَرْتُ مَجْلِسَ أَبِي حَنِيفَةَ فَذَكَرَ يَوْمًا عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ فَتَرَحَّمَ عَلَيْهِ فَقلت لَهُ وَأَنْتَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ فَمَا سَمِعْتُ أَحَدًا فِي هَذَا الْبَلَدِ يَتَرَحَّمُ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ غَيْرَكَ فَعَرَفْتُ فَضْلَهُ.

-حَمَّادُ بْنُ زَيْد:حَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ يَقُولُ وَاللَّهِ إِنِّي لأُحِبُّ أَبَا حَنِيفَةَ لِحُبِّهِ لأَيُّوبَ وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً.

-عبد الله بْنُ الْمُبَارَكِ: يَقُولُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارَكِ كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ قَدِيمًا أَدْرَكَ الشَّعْبِيَّ وَالنَّخَعِيَّ وَغَيْرَهُمَا مِنَ الأَكَابِرِ وَكَانَ بَصِيرًا بِالرَّأْيِ يُسَلَّمُ لَهُ فِيهِ وَلكنه كَانَ تهيما فى الحَدِيث. وكَانَ عبد الله بْنُ الْمُبَارَكِ يَقُولُ إِذَا اجْتَمَعَ هَذَانِ عَلَى شئ فَتَمَسَّكْ بِهِ يَعْنِي الثَّوْرِيَّ وَأَبَا حَنِيفَةَ .. كَانَ ابْن الْمُبَارك يذكر عَن أَبى حنيفَة كل خير ويزكيه ويقرضه ويثنى عَلَيْهِ.

-قيل للقاسم ابْن معن أَنْت ابْن عبد الله بْنِ مَسْعُودٍ تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنْ غِلْمَانِ أَبِي حَنِيفَةَ فَقَالَ مَا جَلَسَ النَّاسُ إِلَى أَحَدٍ أَنْفَعَ مُجَالَسَةً مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ لَهُ الْقَاسِمُ تَعَالَ مَعِي إِلَيْهِ فَجَاءَ فَلَمَّا جَلَسَ إِلَيْهِ لَزِمَهُ وَقَالَ مَا رَأَيْتُ مِثْلَ هَذَا قَالَ سُلَيْمَانُ وَكَانَ أَبُو حَنِيفَةَ حَلِيمًا ورعا سخيا

-حجر بن عبد الجبار: قَالَ حَجَرُ بْنُ عبد الجبار الْحَضْرَمِيُّ مَا رَأَى النَّاسُ أَحَدًا أَكْرَمَ مُجَالَسَةً مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَلا أَشَدَّ إِكْرَامًا لأَصْحَابِهِ مِنْهُ

-زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ: قَالَ نَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ قَالَ كُنَّا عِنْدَ زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ لَهُ زُهَيْرٌ مِنْ أَيْنَ جِئْتَ فَقَالَ مِنْ عِنْدِ أَبِي حَنِيفَةَ فَقَالَ زُهَيْرٌ إِنَّ ذَهَابَكَ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ يَوْمًا وَاحِدًا أَنْفَعُ لَكَ مِنْ مَجِيئِكَ إِلَيَّ شَهْرًا.

ابْنُ جُرَيْجٍ: يَقُولُ ابن جريج بَلَغَنِي عَنْ كُوفِيِّكُمْ هَذَا النُّعْمَانِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ شَدِيدُ الْخَوْفِ للَّهِ أَوْ قَالَ خَائِفٌ للَّهِ. رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ قَالَ كُنْتُ عِنْد ابْن جريج سنة خمس وَمِائَةٍ فَقِيلَ لَهُ مَاتَ أَبُو حَنِيفَةَ فَقَالَ رَحمَه الله قد ذهب مَعَه علم كثير.

عبد الرزاق: يَقُولُ عبد الرزاق بْنَ هَمَّامٍ مَا رَأَيْتُ أَحَدًا قَطُّ أَحْلَمَ مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ لَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالنَّاسُ يَتَحَلَّقُونَ حَوْلَهُ إِذْ سَأَلَهُ رجل عَن مسئلة فأفتاه بهَا فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ قَالَ فِيهَا الْحَسَنُ كَذَا وَكَذَا وَقَالَ فِيهَا عبد الله بْنُ مَسْعُودٍ كَذَا فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ أَخْطَأَ الْحَسَنُ وَأَصَابَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ فَصَاحُوا بِهِ قَالَ عبد الرزاق فَنَظَرت فى المسئلة فَإِذَا قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ فِيهَا كَمَا قَالَ ابو حنيفَة وَتَابعه اصحاب عبد الله بن مَسْعُود.

-قَول الشافعى: كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ وَقَوْلُهُ فِي الْفِقْهِ مُسَلَّمًا لَهُ فِيهِ.

-وَكِيعٌ: يَقُولُ وكيع مَا رَأَيْتُ مِثْلَ وَكِيعٍ وَكَانَ يُفْتى برأى ابى حنيفَة.

-خالد الْوَاسِطِيُّ: قال يَزِيدَ بْنَ هرون يَقُول قَالَ لى خالد الْوَاسِطِيُّ انْظُرْ فِي كَلامِ أَبِي حَنِيفَةَ لِتَتَفَقَّهَ فَإِنَّهُ قَدِ احْتِيجَ إِلَيْكَ أَوْ قَالَ إِلَيْهِ وروى عَنهُ خلد الْوَاسِطِيُّ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً.

-الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى السِّينَانِيُّ: قَالَ حَاتِمُ بْنُ آدَمَ قُلْتُ لِلْفَضْلِ بْنِ مُوسَى السِّينَانِيِّ مَا تَقُولُ فِي هَؤُلاءِ الَّذِينَ يَقَعُونَ فِي أَبِي حَنِيفَةَ قَالَ إِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ جَاءَهُمْ بِمَا يَعْقِلُونَهُ وَبِمَا لَا يَعْقِلُونَهُ مِنَ الْعِلْمِ وَلَمْ يَتْرُكْ لَهُمْ شَيْئًا فَحَسَدُوهُ.

-عِيسَى بْنُ يُونُسَ: قَالَ عِيسَى بن يُونُس لاتتكلمن فِي أَبِي حَنِيفَةَ بِسُوءٍ وَلا تُصَدِّقَنَّ أَحَدًا يسئ الْقَوْلَ فِيهِ فَإِنِّي وَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ أَفْضَلَ مِنْهُ وَلا أَوْرَعَ مِنْهُ وَلا أَفْقَهَ مِنْهُ

-وَمِمَّنْ انْتهى الينا ثَنَاؤُهُ على أَبى حنيفَة ومدحه لَهُ عبد الحميد بن يَحْيَى الْحِمَّانِيُّ، وَمَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، وَالنَّضْرُ بْنُ مُحَمَّد، وَيُونُس بن أَبى اسحاق، واسرائيل بْن يُونُس، وَزفر بن الْهُذيْل، وَعُثْمَان البتى، وَجَرِير بن عبد الحميد، وابو مقَاتل حَفْص بن مُسلم، وَأَبُو يُوسُفَ الْقَاضِي، وَسَلْمُ بْنُ سَالِمٍ، وَيَحْيَى بن آدم، وَيزِيد بْن هرون، وَابْنُ أَبِي رِزْمَةَ، وَسَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ الْقَدَّاحُ، وَشَدَّاد بن حَكِيم، وخارجة بْن مُصعب، وَخلف بن ايوب، وَأَبُو عبد الرحمن المقرى، وَمُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ الْكَلْبِيُّ، وَالْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ، وَأَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، وَالْحَكَمُ بْنُ هِشَام، وَيزِيد بْن زُرَيْع، وعبد الله بن دَاوُد الحربى، وَمُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، وَزَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، وَابْنُهُ يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، وزائدة بن قدامَة، وَيحيى بن معِين، وَمَالك بْن مغول، وَأَبُو بكر بن عَيَّاش، وابو خالد الأَحْمَرُ، وَقَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، وَأَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ، وعبد الله بن مُوسَى، وَمُحَمّد بن جَابر الاصمعى، وشقيق البلخى، وعَلى ابْن عَاصِمٍ، وَيَحْيَى بْنُ نَصْرٍ، كُلُّ هَؤُلاءِ أَثْنَوْا عَلَيْهِ وَمَدَحُوهُ بِأَلْفَاظٍ مُخْتَلِفَةٍ.

الخاتمة:

لا يصلح لمن أراد الوقوف على الحقيقة، ولمن كان الحق مبتغاه أن ينأى بوجهه عن عالم بحر، شهد له الموافق والمخالف بالتقوى والورع والفهم الثاقب والخلق الرفيع، ولا شك أن بضاعته بالحديث (رواية) ليست مثل أهل المدينة، لكن قوله: "لا يحل لمن يفتي من كتبي أن يفتي حتى يعلم من أين قلت" يضع المنصف على جادة الصواب.

والمتتبع لفتاوى ابو حنيفة يجدها إن اتسمت بالعوز للحديث-وهو قليل-، إلا أنها منسجمة مع مقاصد الشريعة الاسلامية مما أكسبها قبولا منقطع النظير.

ما زالت الدراسات بحاجة إلى تتبع فردي وجزئي دقيق لفتاواه ومدى توافقها وتخالفها مع

الأدلة الحديثية عند المذاهب الأخرى وكيفية تعامله معها. والله أسأل أن يجزه عن الاسلام وأهله خير الجزاء.

"**الأفق الحديثي عند الإمام أبي حنيفة**"

الملخص: يتناول هذا البحث العلمي الإمام أبو حنيفة النعمان ليس في ميدانه الذي برع به وعُرف به بل في ميدان آخر يُتهم به وهو الحديث النبوي الشريف. اهتم كثيرون بدراسة مناحي متعددة من فقه الإمام أبي حنيفة، إلا أنه ظُلم في شمولية دراسته في جانب يُعد مصدرا أساسيا لأي فقيه وهو الجانب الحديثي. تبين هذه الورقة البحثية تطابق منهجية الإمام أبي حنيفة مع الأصول الشرعية لهذا الدين العظيم، وقد اثبت الباحث بالمواقف الفعلية والقولية له ولكبار النقاد التقارب الكبير أو الالتزام التام لأبي حنيفة مع جهابذة المحدثين سواء في تحمل الرواية الحديثية أو في أدائها. وألقى الضوء على شخصية أبي حنيفة العلمية النافذة حدود المألوف الفقهي في المساحة الحديثية وهذا أمر يعجز عنه كثير ممن انتقد أبي حنيفة دون رؤية عميقة وسبر علمي لمنهجه ورؤاه.

عطف: نماء محمد البنا، "منهجية التعامل مع الأحاديث المنتقدة في الصحيحين: حديث موسى وملك الموت أنموذجا"، مجلة بحوث الحديث، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، 2017، ص. ٤٣-٦٥

الكلمات المفتاحية: الحديث، أبو حنيفة والحديث النبوي، فقه وحديث، الحنفية.

"İmâm Ebû Hanîfe'nin Hadis Ufku Üzerine"

Özet: Bu ilmî araştırma İmâm Ebû Hanîfe en-Nu'mân'ın temâyüz edip, meşhur olduğu alanda değil, tenkit edildiği Nebevî Hadîs yönünü ele almaktadır. Pek çok kimse İmâm Ebû Hanîfe'nin fıkhî yönüne büyük ehemmiyet atfedip çalışma yapmışsa da, her hangi bir fakih açısından vazgeçilmez kabul edilen bir yönü olan hadis ciheti, hep çalışmaların dışında tutulmuştur. Bu makale, Ebû Hanîfe'nin bu yüce dinin şer'î dayanaklarıyla örtüşen bir usûle sahip olduğunu ortaya koymaktadır. Araştırmada, Ebû Hanîfe'nin hadisin tahammül ve edâsı konusundaki görüşlerinin hâzık muhaddislerin görüşleriyle büyük oranda örtüştüğü veya tam bir uyum arz ettiği belli başlı münekkidlerin fiilî veya kavlî muvâfakatı ile ortaya konulmuştur. Ayrıca, çalışma, bilinen fıkhî yönüne ilâveten hadis alanında da Ebû Hanîfe'ni şahsiyetine ışık tutmakta olup, Ebû Hanîfe'yi derinlemesine ve ilmî bir tetkikle ele almadan tenkit eden pek çok kimesenin aciz kaldığı bir hususu ortaya koymaktadır.

Atıf: Nemâ Muhammed el-BENNÂ, "el-Ufuku'l-hadîsî 'ınde'l-İmâm Ebî Hanîfe" (Arapça), *Hadis Tetkikleri Dergisi (HTD)*, XV/2, 2017, ss. 43-65.

Anahtar kelimeler: Hadis, Ebû Hanîfe ve Nebevî Hadis, Fıkıh ve Hadis, Hanefîlik.